قضايا الخليج العربي في مناقشات مجلس النواب العراقي (١٩٥٠-١٩٥٨) دراسة وثائقية

د. صبري فالح الحمدي
كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

- المقدمــة

احتل الخليج العربي أهمية خاصة للعراق بوصفه يعد المنفذ البحري الوحيد الذي يطل من خلاله على العالم الخارجي، فلا غرابة ان تتواصل علاقات العراق بمناطق الخليج العربي عبر حقب التاريخ المختلفة، ومن ثم كان من الطبيعي ان يعبر الرأي العام العراقي عن مشاعره أزاء ما يدور من أحداث في تلك الأقطار، بالآراء التي كان يطرحها نوابه أثناء جلسات مجلس النواب، وما يدور فيها من مناقشات لمواضيع السياسة الخارجية التي كانت تتعامل معها الحكومات العراقية المتعاقبة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية، التي تقدمت على سواها من المواضيع المطروحة للنقاش، لانها تمثل هاجساً قومياً متأصلاً في نفوس العراقيين، وبذلك أخذت حيزاً واسعاً من تلك المناقشات، بسبب تنامي تلك الروح العروبية لدى أبناء العراق، والتي تمتد في جذورها التأريخية إلى فترات زمنية سابقة لموضوع البحث.

وعلى الرغم من انشغال العراقيين بالقضية الفلسطينية ومسألة الوحدة العربية ودعم حركات التحرر الوطني في المغرب العربي خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين، إلاّ انهم لم يكونوا بمنأى عما يجري من أحداث في أقطار الخليج العربي، بيد ان الموقف الرسمي الذي تمثله الحكومات العراقية المتعاقبة، لم يول قضايا الخليج العربي الاهتمام المطلوب مقارنة بالموقف الشعبي الذي عبر عنه أعضاء مجلس النواب، بسبب ارتباط العراق بمعاهدة عام ١٩٣٠ مع بريطانيا التي قيدت استقلاله، وما أعقب ذلك من انضمامه إلى ميثاق بغداد عام ١٩٥٥، الأمر الذي جعل مواقف حكوماته بعيدة عن الوفاء بالتزاماته القومية التي وردت في ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك عام ١٩٥٠، وفي ضوء هذه الحقائق يتضح لنا ان الآراء والأفكار التي طرحها النواب في مناقشات مجلس النواب، والتي وردت بين سطور محاضره الموثقة، والمطالبة بالاهتمام بقضايا الخليج العربي، نتيجة ما يتهدده من مخاطر جمة متصلة بأهداف السياسة البريطانية ومصالحها في المنطقة، والأطماع الإيرانية في بعض إماراته، لم تلق أذناً صاغية من جانب تلك الحكومات، التي كانت تخشى إغضاب الجانب البريطاني، ولم يظهر العراق أي مبادرة أو تحرك باتجاه تفعيل دوره السياسي أزاء الأحداث التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي، مع ضرورة التذكير بان ماأورده البحث من طروحات في تلك المناقشات البرلمانية، كانت تعبر عن الرأي العام العراقي، وهو يختلف تماماً عن الموقف الرسمي الذي أوضحنا بعض سياساته.

قضايا الخليج العربي في مناقشات مجلس النواب (١٩٥٠-١٩٥٨)

ورد اسم بعض إمارات الخليج العربي لأول مرة في مناقشات مجلس النواب، على لسان أحد نوابه، في انعقاد جلسته السادسة بتأريخ ٢٠ شباط ١٩٥٠، حين عقب فائق السامرائي[١] – نائب بغداد – على حديث توفيق السويدي[٢] – رئيس الوزراء– أمام مجلس النواب، حول المقصود بمظاهر المدنية الحديثة التي يروم العراق امتلاكها، فأشار إلى وجود هذه المظاهر الحضارية في دبي ورأس الخيمة والشارقة، بعد اكتشاف النفط في تلك الأماكن، مشدداً على ضرورة إرساء أسس الحضارة ودعائمها في العراق، والتي ينبغي ان تكون من صنع الساسة الذين يعملون على إيجاد نظم اقتصادية واجتماعية مكينة، تدفع بالبلاد لان تسابق الزمن وتقبل حقائق هذه المدنية لا مظاهرها على حد وصفه[٣].

وبعد تصديق وزارة نوري السعيد[٤] (الحادية عشرة) على اتفاقية تعديل امتيازات النفط[٥]، المعقودة مع الشركات الغربية العاملة بالعراق في ٣ شباط١٩٥٢، عرضت على مجلس النواب للمصادقة عليها، بالجلسة العاشرة في ١٤ شباط من العام نفسه، وفيها علق عبد الكريم الازري[٦] – نائب المنتفك – على البيان الذي أصدره نوري السعيد – رئيس الوزراء – وذكر فيه الأسس التي كان قد خولها إياه مجلس الوزراء عام ١٩٥٠، للمفاوضة بشان تعديل امتيازات النفط ، إذ تساءل في مستهل كلمته عن الفوائد التي سيجنيها العراق من هذه الاتفاقية، وخلال المناقشة بخصوص الحد

١– فائق السامرائي: كان نائب حزب الاستقلال عن بغداد، وصاحب صحيفة (الجريدة) ونائب عن لواء بغداد في مجلس النواب. عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، جـ٨، بغداد، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص١٣٢؛ د. عبد الأمير هادي العكام، تأريخ حزب الاستقلال في العراق ١٩٤٦–١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٣٠.

٢– توفيق السويدي (١٨٩١–١٩٦٨): من مواليد بغداد، أتم دراسته العالية بمدرسة الحقوق في اسطنبول وجامعة السوربون في باريس، أدى دوراً بالنهضة العربية، تقلد رئاسة الوزارة مع وكالة الخارجية عام ١٩٤٦، وشكلها للمرة الثالثة في ٥ شباط ١٩٥٠، عين وزيراً للخارجية في الوزارة المدفعية السابعة في ٧مايس١٩٥٣، ثم نائباً لرئيس الوزراء في الوزارة السعيدية الرابعة عشرة في ٣ آذار ١٩٥٨. باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث قاموس تراجم ١٨٦٩–١٩٦٩، جـ١، راجعه وقدم له د. ناجي معروف، بغداد، ١٩٧٨م/١٣٩٨هـ، ص١٨٦.

٣– محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٦) في ٢٠ شباط ١٩٥٠، ص٨١–٨٢.

٤– نوري السعيد (١٨٨٥–١٩٥٨): من مواليد بغداد عام ١٨٨٥، أكمل دراسته العسكرية في اسطنبول عام ١٩٠٦، شارك بتأسيس جمعية العهد المعروفة، وفي الثورة العربية عام ١٩١٦، رافق تأسيس حكومة الملك فيصل الأول وتطورها في سنوات الانتداب، أصبح رئيساً للوزراء لأول مرة (٢٣آذار ١٩٣٠ لغاية ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢). سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد، ١٩٨٨، ص١٥ وما بعدها.

٥– ذكر نوري السعيد ان الاتفاقية ستضمن مصالح الشعب وترفع مستوى معيشته. د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣، النجف الأشرف، ١٩٧٦، ص٦٧٩–٦٨١.

٦– عبد الكريم الازري: من مواليد الكاظمية عام ١٩٠٧، وبعد إكمال دراسته الابتدائية والثانوية سافر إلى بريطانيا، فحصل على شهادة البكالوريوس بالاقتصاد والعلوم الإدارية من جامعة لندن، ثم عاد إلى العراق، فتقلد مناصب منها معاون لرئيس الديوان الملكي ووزيراً للمالية وعضواً في مجلس النواب. الياهو دنكور ومحمد فهمي درويش، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، بغداد، ١٩٣٦، ص٩٠٧.

الأدنى للانتاج الذي قيل لنا انه يمثل حداً معقولاً، رد نائب المنتفك بالقول: "ان العراق لا يزال متأخراً بالنسبة لغيره في هذه الناحية، وبدون شك ان الحد الأدنى الوارد في الاتفاقية، أي (٣٠) مليون طن هو تقدم كبير بالنسبة للسابق، ولكن ليس هو بالحد الذي يفتخر به، إذا ما قيس بالنسبة للبلدان المجاورة، التي إمكاناتها أقل من إمكانيات العراق "، وضرب مثلاً بالكويت، " لان انتاجها سيكون في عام ١٩٥٢ (٤٠) مليون طن، فهذا الحد الأدنى المذكور اضطرت عليه الشركة نظراً إلى توقف نفط إيران[١] وهو داخل في منهاج الانتاج للشركات منذ زمن طويل، أي انه تحصيل حاصل "[٢]. ومعلوم ان الاتفاقية حصلت على موافقة المجلس بالأكثرية في أغلبية (٨٩) صوتاً ومعارضة (٧) أصوات وتغيب (٤٠) نائباً عن الجلسة، تحت تأثير الحكومة العراقية.

وفي مستهل افتتاح مجلس النواب جلسته العشرين برئاسة عبد الوهاب مرجان[٣] في ٥ آذار ١٩٥٢، ألقى الأخير كلمة رحب بها بالنيابة عن أعضاء مجلس النواب ممثلي الشعب العراقي، أصدق ترحيب بالشيخ عبد الله السالم الصباح أمير الكويت، الذي كان يقوم بزيارة ودية للعراق، متمنياً للضيف الكريم طيب الإقامة المقرونة بالخير والعافية[٤]. ومن الواضح ان هذه الزيارة تدلل على وجود علاقات طيبة بين العراق والكويت قابلة إلى التطور، على الرغم من ممارسة قوى أجنبية خارجية ضغوط تهدف من ورائها إلى عرقلة أي تقارب عراقي مع أي من أقطار الخليج العربي.

ومن الأمور المهمة التي شغلت الرأي العام العراقي ردحاً من الزمن، الادعاءات الإيرانية في البحرين، فقد شهدت الجلسة الخامسة والعشرين، التي عقدها مجلس النواب في ١٣ مايس ١٩٥٣، تدارس الأعضاء للقضايا العربية والدولية التي من المؤمل ان يناقشها الوفد العراقي الذي سيشارك في

١- أقدمت حكومة مصدق في إيران على تأميم نفطها في الخامس عشر من آذار ١٩٥١. لمزيد من التفاصيل انظر روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة، ١٩٨٤، ص١٩٢-٢٧٧.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١، الجلسة (١٠) في ١٤ شباط ١٩٥٢، ص١١٩-١٢٠.

٣- عبد الوهاب مرجان: من الشخصيات العراقية المعروفة، انتخب رئيساً لمجلس النواب في أول كانون الأول ١٩٤٨، وجدد انتخابه في الأول من كانون الأول ١٩٤٩، وعين وزيراً للمواصلات والأشغال ووزيراً للمالية عام ١٩٥١، انتخب رئيساً لمجلس النواب في أول كانون الأول ١٩٥٣ إلى ان حل المجلس في ٢٩ نيسان ١٩٥٤، ثم أعيد انتخابه للمجلس الملتئم في ٢٦ تموز ١٩٥٤، لكن المجلس حل فوراً في ٣ آب ١٩٥٤، وفي ١٦ أيلول ١٩٥٤ انتخب مرة أخرى لرئاسة مجلس النواب. وجدد انتخابه في الأول من كانون الأول عام ١٩٥٤ والأول من كانون الأول١٩٥٥ و ١٩٥٦، أصبح رئيساً لمجلس النواب في الأول من كانون الأول ١٩٥٧، وفي ١٥ كانون الأول من العام نفسه تولى رئاسة الوزراء مع حقيبة الدفاع إلى ٢ آذار ١٩٥٨، و ١٠ أيار ١٩٥٨، أعيد انتخابه رئيساً لمجلس النواب إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص٢٣٤-٢٣٥.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١، الجلسة (٢٠) في ٥ آذار ١٩٥٢، ص٣٠٢.

اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة، وأثار عبد الكريم كنه[١] – نائب بغداد – انتباه أعضاء المجلس إلى وجود مخاطر حقيقية تهدد بعض أقطار الوطن العربي، مقدماً نصحه للحكومة العراقية بانها إذا كانت لا تستطيع القيام بعمل ما بمفردها، فعليها ان توحد جهودها مع البلدان العربية الأخرى، وخص بالذكر قرار الحكومة الإيرانية المتضمن بان يكون في برلمانها للبحرين ممثلون، وهذا ان دل على شيء، فانه يدل على ان هذا الجزء من الأمة العربية قد يذهب لقمة سائغة إلى إيران، كما ذهب من قبل الاسكندرونة إلى تركيا، كما قدم رجاءه بالوقت نفسه ان يكون هذا الموضوع من المواضيع المسجلة لدى توفيق السويدي – وزير الخارجية – التي من المتوقع ان يناقشها مجلس الجامعة العربية في اجتماعه المرتقب[٢].

وهناك تهديدات أخرى تواجهها أقطار الخليج العربي، أخذت حيزاً من اهتمامات الرأي العام العراقي، وأعني بها الهجرة الأجنبية إلى المنطقة ومخاطرها السياسية والاقتصادية والثقافية على سكان الخليج العربي، وقد انبرى عبد الكريم كنه – نائب بغداد – إلى التصدي لهذا الموضوع في الجلسة نفسها، إذ أبدى مخاوفه أمام أعضاء مجلس النواب من هذا الأمر، على أثر اطلاعه مما نشرته الصحافة الكويتية من تعرض إمارات الخليج العربي إلى هجرة مخيفة، حتى غصت شوارع الكويت وضاق البلد من عصيتهم وسوء تصرفاتهم، كفتحهم المذياع على محطات إيران وتعليق صور زعمائهم على الجدران –وفقاً لما نشرته تلك الصحف– ، ولعل مما يعزز جدية تلك المخاوف، هو ما نلمسه بما عبرت عنه مشاعر أبناء الكويت، فنشرته وصورته صحافتهم، وختم كلمته بقوله: " ان الأمل يحدوه بان تكون مهمة العراق هي بالبحث في جميع مشاكل البلاد العربية في اجتماع مجلس الجامعة العربية المقبل"[٣].

وفي ١٧ مايس ١٩٥٣ عقدت الجلسة الثامنة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي الأول لمجلس النواب لسنة ١٩٥٢–١٩٥٣، وفيها أثيرت قضية تهريب أشخاص من البصرة إلى الكويت، وما تركه هذا الحادث من ردود فعل في الكويت والبصرة، وهنا بادر شاكر ماهر[٤] . نائب بغداد . في خطابه الذي ألقاه في مجلس النواب ، مستفسراً عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية والمتعلقة

١– عبد الكريم كنه (١٩٢٠–١٩٨٣): ولد في بغداد عام ١٩٢٠، درس في كلية الحقوق ومارس المحاماة، انتخب نائباً عن بغداد في مجلس النواب في حزيران ١٩٤٨، وجدد انتخابه في كانون الثاني ١٩٥٣ وحزيران ١٩٥٤ وأيلول ١٩٥٤ ونيسان ١٩٥٨، إلى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقيام النظام الجمهوري. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، جـ٢، دار الحكمة، ط١، لندن، ٢٠٠٤، ص١٥٦.

٢– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢–١٩٥٣، الجلسة (٢٥) في ١٣ مايس ١٩٥٣، ص٤٧٠.

٣– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢–١٩٥٣، الجلسة (٢٥) في ١٣ مايس ١٩٥٣، ص٤٧١.

٤– شاكر ماهر (١٩٢٠–١٩٧٣): ولد في سامراء عام ١٩٢٠، درس في كلية حقوق بغداد، زاول المحاماة وعمل في حقل السياسة الوطنية، انتخب نائباً عن سامراء (لواء بغداد) في كانون الثاني ١٩٥٣، وجدد انتخابه في حزيران ١٩٥٤ وأيلول ١٩٥٤ إلى آذار ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٦٣.

بهذه القضية في عهد حكومة جميل المدفعي[١]، وأهمية متابعتها حتى يتسنى معرفة المقصر في هذه الجريمة الفظيعة[٢]، وهذا الإحساس يشير إلى رغبة العراقيين بان تسود المودة في العلاقة مع الكويت، التي ينبغي لها ان تبنى على أسس سليمة وخالية من كل ما يعكر صفوها ومكانتها.

وللدلالة على تعاظم المد القومي لدى العراقيين في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، هو ما نلحظه بتلك المناقشات في أثناء تناولها لجوانب من السياسة العربية التي كانت تنتهجها الحكومات العراقية، في تأكيدها على ضرورة عدم اقتصار اهتمامها على قضايا الأقطار العربية الداخلة في عضوية الجامعة العربية، بل يقتضي الواجب القومي تناول الأمور نفسها وبذات الحماسة، للأقطار العربية الأخرى غير المنضوية تحت لواء الجامعة العربية بشكل رسمي، وعبر عن تلك التوجهات العربية عبد الرحمن الجليلي[٣] -نائب الموصل-، بالجلسة الحادية والثلاثين المنعقدة في ٢٦مايس١٩٥٣ بقوله: " أما البلاد الأخرى التي لا تدخل الجامعة العربية فقد أهملنا أمرها، فالبحرين يتنازع عليها إيران وانجلترا، والخليج وعدن لا نعلم عن أمرها شيئاً "، وعقب على كلامه توفيق السويدي -وزير الخارجية- في رده ان سياسة العراق هي سياسة عربية حرة تستهدف استكمال جميع وسائل الاستقلال للأقطار العربية، ودون ان تخضع للضغوط الخارجية[٤]، مما يشير بوضوح إلى تنامي الوعي القومي لدى العراقيين، واتساع توجههم العربي ليشمل كل الأقطار العربية دون استثناء.

تصاعدت أصوات أعضاء نواب مجلس النواب حول مسألة الامتيازات النفطية في العراق ذات الأهمية السياسية والاقتصادية، لما تتركه عوائدها المالية من تأثير في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم مقارنتها بعقود الامتيازات المبرمة مع أقطار الخليج العربي، ومدى ارتباط ذلك بمسايرة أهداف السياسة الخارجية للدول الغربية، وتم التطرق إلى هذه المسألة أثناء مناقشة مجلس النواب بجلسته الخامسة والثلاثين في ٣٠مايس١٩٥٣، ما قام به مجلس الإعمار[٥] من مشاريع

١- حكومة جميل المدفعي: في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٣، شكل المدفعي وزارته السادسة بعد استقالة وزارة نور الدين محمود، التي أخذت على عاتقها قمع انتفاضة الشعب العراقي التي اندلعت في تشرين الأول ١٩٥٢. علاء جاسم الحربي، رجال العراق الملكي، دار الحكمة، ط١، لندن، ٢٠٠٤، ص١١٩.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٢٨) في ١٧ مايس ١٩٥٣، ص٥٣٤.

٣- عبد الرحمن الجليلي (١٩١٤-١٩٩٦): ينتمي إلى الأسرة الجليلية المعروفة في الموصل، حيث أتم دراسته الثانوية فيها، بعدها جاء إلى بغداد، نال الليسانس في الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٤٢، والدكتوراه في الاقتصاد السياسي عام ١٩٤٦، وبعد عودته للعراق عين مدرساً في كلية الحقوق ثم في كلية التجارة، انتخب نائباً عن الموصل في حزيران ١٩٤٨، واستقال في آذار ١٩٥٠، وأعيد انتخابه للنيابة عن الموصل في كانون الثاني ١٩٥٣، ثم عين وزيراً للاقتصاد في ١٧ أيلول ١٩٥٣، حتى استقال في ٤ كانون اثاني ١٩٥٤ إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص١٨١.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٣١) في ٢٦ مايس ١٩٥٣، ص٦١١و ٦١٣.

٥- تعد حكومة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠-١٥ أيلول ١٩٥٠) أول حكومة فكرت في ضرورة الإفادة من واردات النفط وتسخيرها لخدمة الإعمار العراقي، فقدمت هذه الحكومة في ٦ نيسان ١٩٥٠ إلى مجلس النواب باجتماعه

انشائية واقتصادية وعمرانية، فقد أرجع ذيبان الغبان[1] -نائب بغداد- حصول العراق على تلك الواردات بالظروف السياسية التي حدثت في إيران[2]، مما أجبر الحكومة البريطانية على ان تساوم الحكومات العربية في موضوع عوائد النفط، وأضاف: " ان الرأي العام يدرك ان البريطانيين لم يعطونا أكثر مما أعطوا لبعض المحميات وهي البحرين والكويت من العوائد، كما ان الحكومات التي أعطيت المبالغ التي أعطي العراق مثلها لها من السلطة عليها، مما جعل جميع أموالها مجمدة ولا يصرف شيء من نفطها إلاّ بموافقة الضابط الانكليزي، ولكن هذا لا يمكن ان يكون في العراق" ، وفي ختام حديثه وجه انتقاداً إلى مجلس الإعمار، بذكره ان السياسة الانكليزية هي التي أوجدت مجلس الإعمار، فقام مقام الضابط الانكليزي، لذلك سمته سابقاً مجلس الاستعمار[3].

شهدت الجلسة العشرين من الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب والمنعقدة يوم ١٤ شباط ١٩٥٤، تلاوة رئيسها عبد الوهاب مرجان للمادة الرابعة من المنهاج، وتضمن على تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون تمليك رعايا دول الجامعة العربية والإمارات العربية أموالاً غير منقولة في العراق، وتم طرحها للتداول من قبل النواب ليبدوا آراءهم حول الأسس والمبادئ المفترض ان تعتمدها اللائحة المذكورة، وكان أول المتحدثين عبد الحميد الهلالي[4] -نائب البصرة- الذي: " تمنى ان تكون هذه اللائحة تعديلاً لقانون التمليك الذي شرع لأبناء إمارة الكويت، بشموله على رعايا دول الجامعة العربية والإمارات العربية الأخرى، أو ان يكون هذا القانون مشتملاً على القانون السابق الذي شرع لأبناء إمارة الكويت كي يكون التشريع واحداً، مبيناً ان وضع الكويت لا يختلف بشكل ما عن وضع إمارات الخليج العربي" ، واستطرد يقول: " كنت من مؤيدي كل حكومة تأتي بانتهاج هذه الخطوات، لاعتقادي ان التقارب بين الأقطار العربية، يجب ان يستند على أمور ثقافية واقتصادية قبل ان يستند على أمور سياسية " ، وبعد انتهاء النائب من عرض ملاحظاته ، اغتنم شاكر ماهر -نائب بغداد- مناسبة الحديث عن هذه اللائحة والخاصة بمعاملة أبناء الكويت في تمليك أموال غير منقولة في العراق، ليؤيد ما ورد في حديث زميله، ومن ثم يقدم نيابة عن الشعب العراقي الشكر إلى إخواننا

الاعتيادي لائحة قانون مجلس الإعمار، وعند التصويت حظيت اللائحة التي تكونت من أربع مواد بالقبول من أعضاء المجلس. لمزيد من التفاصيل عن مجلس الإعمار انظر عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق (١٩٥٠-١٩٥٨) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٤٦-٦٣.

١- ذيبان الغبان (١٩٠٠-١٩٥٧): ولد في بغداد عام ١٩٠٠، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية، ثم تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٢٧، انتخب نائباً في مجلس النواب عام ١٩٣٧ ولعدد من الدورات الانتخابية اللاحقة. حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، جـ٣، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٥، ص٧٨.

٢- يعني بذلك إقدام حكومة مصدق على تأميم النفط الإيراني في الخامس عشر من آذار ١٩٥١.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٣٥) في ٣٠ مايس ١٩٥٣، ص٧١٣.

٤- عبد الحميد الهلالي: ولد في البصرة عام ١٩١٥، تخرج في جامعة برلين بدرجة دكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٤٤، عين في مراكز ومسؤوليات عدة، حضر بعض مؤتمرات للجامعة العربية حتى عام ١٩٥٨، وكان عضواً في مجلس النواب عن لواء البصرة. حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق، جـ١، ص١٢٣.

الكويتيين، عن التسهيلات والضيافات التي قدموها إلى الطلاب العراقيين عند زيارتهم الأخيرة للكويت، بعد ان أتاحوا لهم كل الوسائل الممكنة ليتمتعوا بسفرتهم ويقضوا هناك وقتاً طيباً[١].

ان تأكيد نائب البصرة على إعطاء الجوانب الثقافية والاقتصادية الأولوية في توطيد العلاقات بين العراق والكويت قبل غيرها، يعطينا مؤشر إيجابي على وجود رغبة حقيقية، في ضرورة ارتكازها على أسس راسخة لا تغيرها الأهواء وتضارب المصالح السياسية.

مقابل ذلك ترددت في أروقة مجلس النواب في الجلسة نفسها، أصوات نواب آخرين معارضين لهذه اللائحة، وعبر بعضهم عن أسباب مخالفتهم لها مشترطين موافقتهم عليها، في المطالبة بمعاملة العراقيين في الأقطار العربية بالمثل، وتعبيراً عن هذه الحقائق، لفت توفيق السمعاني[٢] –نائب الموصل– انتباه عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب، بان يوضح للنواب ، هل هناك إجراءات اتخذتها الدول العربية لمعاملة العراقيين بالمثل، كما ورد في اللائحة، أو انها تفكر في هذا، ثم انهى خطابه قائلاً: " فلماذا نحن مسرعون على عمل لم تعاملنا به البلاد العربية"[٣].

وعند التصويت على المادة السابعة من المنهاج في الجلسة الثالثة والعشرين التي عقدت يوم ٢٣شباط ١٩٥٤، والتي عرضها رئيس مجلس النواب ، والمتضمنة التصويت على مواد لائحة قانون تمليك رعايا دول الجامعة العربية والإمارات العربية أموالاً غير منقولة في العراق ، طلب الرئيس من الأعضاء الموافقين ان يرفعوا أياديهم في التصويت عليها ، وأعقب ذلك إعلان عبد الوهاب مرجان –رئيس مجلس النواب– حصول موافقة مجلس النواب على اللائحة، بعد ان تمت عملية رفع الأيادي بالإجماع، وتلى المادة الأولى من القانون المذكور التي ورد فيها الآتي: " يستثنى رعايا دول الجامعة العربية على أساس المقابلة بالمثل ويستثنى أيضاً رعايا الإمارات العربية التي يقررها مجلس الوزراء من القيود المفروضة على تمليك الأجانب الأموال غير المنقولة في العراق بضمنها البساتين، ولا يشمل هذا الاستثناء الأراضي الزراعية[٤]، لكن عبد الكريم الأزري –وزير المالية– خاطب الأعضاء موضحاً لماء جاء في بنود اللائحة بقوله: " ان الاستثناء الخاص بمراكز النواحي في العراق يقصد به ان لا يفسح المجال إلى الكويتيين أو إلى غيرهم ان يشتروا أملاكاً في مراكز النواحي بأقيام ضئيلة، إذ باستطاعة شخص واحد ان يشتري ناحية بأكملها، لذلك ارتؤى ان يستثنى مراكز النواحي من السماح

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، الجلسة (٢٠) في ١٤ شباط ١٩٥٤، ص٤٦٣–٤٦٤.

٢– توفيق السمعاني: من مواليد الموصل عام ١٩٠٤، تلقى دراسته في المعاهد الكهنوتية، كما درس في كلية الحقوق، مارس العمل الصحفي في رئاسة عدد من الصحف العراقية، انتخب مرات عدة نائباً عن الموصل في البرلمان العراقي. باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص١٨١.

٣– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، الجلسة (٢٠) في ١٤ شباط ١٩٥٤، ص٤٦٥.

٤– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، الجلسة (٢٣) في ٢٣ شباط ١٩٥٤، ص٥١٦.

للشراء، فيما أعرب فوزي الخضيري[١] –نائب بغداد– عن اعتقاده ان الفقرة المهمة الواردة في اللائحة تمثلت في التفرقة بين رعايا دول الجامعة العربية وبين رعايا إمارات الخليج العربي، فقد أعطي الحق لسكان الدول العربية ان يتملكوا ما يشاؤون، وان يحد ذلك لأبناء إمارات الخليج العربي إلاّ بقرار من مجلس الوزراء[٢].

انعكست الأخبار التي تواردت عن عدم التزام بعض الأقطار العربية في قرار المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني، في مناقشات الجلسة السابعة والعشرين لمجلس النواب التي ابتدأت أعمالها في ٧ آذار ١٩٥٤، بطلب تقدم به طارق العسكري[٣] – نائب العمارة – إلى محمد فاضل الجمالي[٤] –رئيس الوزراء– عما قامت به الحكومة من اجراءات لسد الثغرات في قرار المقاطعة، وما نقلته الانباء من ان شركات النفط في البحرين والكويت قد أرسلت شحنات من النفط إلى (إسرائيل) راجياً من رئيس الوزراء ان يطمئن مجلس النواب من تلك المخاوف وعن المساعي التي تبذل في الطرق الدبلوماسية لاتخاذ إجراءات موحدة بالتنسيق مع الحكومات العربية لمواجهة هذا العمل، الذي يقصد منه إحداث ثغرة خطيرة في قرار المقاطعة الاقتصادية، وكان رد فعل فاضل الجمالي متضمناً تهدئة تلك المخاوف ، بتأكيده: " في قيام الحكومة فيما يتعلق بشركات نفط الخليج العربي بمساعي، وقد طمنونا بانه لا تذهب قطرة واحدة من النفط إلى (إسرائيل)"[٥].

يتضح لنا مما دار في هذه الجلسة من مناقشات، حقيقة تبوأ قضية فلسطين المرتبة الأولى في اهتمامات الرأي العام العراقي ، من خلال حرص النواب على التمسك بقرار المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني الغاصب للأرض العربية.

١– فوزي الخضيري: ولد في البصرة عام ١٩٢٠، وأتم دراسته في كلية الحقوق ببغداد فتخرج منها عام ١٩٤٤ ومارس المحاماة، انتخب نائباً في مجلس النواب في كانون الثاني ١٩٥٣، واختير نائباً ثانياً لرئيس المجلس في الأول من كانون الأول ١٩٥٥، وجدد انتخابه في الأول من كانون الأول ١٩٥٦، والأول من كانون الأول ١٩٥٧و ١٠ أيار ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٦٢.

٢– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، لجلسة (٢٣) في ٢٣ شباط ١٩٥٤، ص٥١٦–٥١٧.

٣– طارق العسكري (١٩١٤–١٩٨٦): ولد في حلب عام ١٩١٤، تلقى تعليمه بالجامعة الأمريكية في بيروت، درس الهندسة في جامعة كمبريدج عام ١٩٣٥، عاد للعراق عام ١٩٣٨، انتخب نائباً عن الكوت عام ١٩٤٣، وأعيد انتخابه في آذار ١٩٤٧، ثم انتخب نائباً عن العمارة في كانون الثاني ١٩٥٣ وحزيران ١٩٥٤ وأيلول ١٩٥٤، وانتخب نائباً لرئيس المجلس مرة أخرى في ١٦ أيلول ١٩٥٤ وكانون الأول ١٩٥٤. مير بصري، المصدر السابق ، جـ٢، ص٤٣٩.

٤– محمد فاضل الجمالي (١٩٠٣–١٩٩٧): من مواليد بغداد التي أكمل فيها دراسته الابتدائية ودخل دار المعلمين، ثم أكمل دراسته في علم النفس بالجامعة الأمريكية في بيروت، حتى حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا عام ١٩٣٢، شغل وظائف كثيرة، أبرزها حين شكل وزارته الأولى عام ١٩٥٣، وأعقبها بالثانية عام ١٩٥٤. علاء جاسم الحربي، المصدر السابق، ص١٥٥–١٥٦.

٥– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، الجلسة (٢٧) في ٧ آذار ١٩٥٤، ص٥٩٢.

أخذت الشكوك تراود بعض أوساط الرأي العام العراقي، حول مدى الإفادة من قانون تمليك أموال غير منقولة واحتمالات المخاطر الناجمة عنه على الاقتصاد الوطني، وبخاصة بعدما أشيع من تدخل اليهود في تهريب الأموال من العراق إلى الخارج عن طريق الكويت، حتى أصبحت تلك اللائحة –على حد وصف عبد الحميد الهلالي– نائب البصرة– في مداخلة له جرت في مجلس النواب بالجلسة الثامنة والعشرين المعقودة في ١٩ نيسان ١٩٥٤ – وسيلة لتهريب الأموال اليهودية وتدفع الأموال عن طريق غير طبيعي وتهرب إلى اليهود في الخارج من الكويت، مشدداً على ضرورة ان تحقق الوزارة العراقية في هوية هذه الممتلكات، وتقارن بينها وبين الأموال الداخلة من الكويت، لتجد الفرق شاسعاً، وهي ان القسم الأكبر من أصحاب الأملاك ممن بدأوا يحاولون التهرب من دفع الضريبة، بدفعهم وتسجيلهم لأملاك كهبة من شخص إلى أمير أو ما أشبه وهو خارج العراق، وهذه العمليات أخذت تلعب دوراً مهماً في هذه الناحية[١].

تصدى عبد العزيز الخياط[٢] –نائب الكوت– لتلك الاتهامات في الجلسة نفسها، محاولاً التخفيف من وطأتها ومحاولة عدم تعميمها على كل الكويتيين، الذين يكنون عداءاً للصهيونية، مذكراً أعضاء مجلس النواب بمواقف الشعب الكويتي المساند لأشقائه في العراق، جاء ذلك في خطابه الذي تضمن الآتي: سادتي: الكويتيون من المسلمين الخلص يقيمون الصلاة ويؤدون الزكاة، ومن يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة فهو من الد أعداء (إسرائيل) ، غير ان الكويتيين يعتمدون على التجارة، وهم اول من واسى العراق عندما حلت نكبة الفيضان (عام ١٩٥٤) وساعده بمئة ألف دينار. ولهذا يجب ان تكون روابطنا معه حسنة، فأرجو ان نصرف النظر إلى أمثال تلك الأقوال"[٣].

لم تقتصر مسألة تطوير العلاقات مع الكويت على مواقف أعضاء مجلس النواب، بل تعداه إلى الأوساط الرسمية، التي أبدت حرصاً على تعزيزها، وفي مقدمتها تقوية العلاقات بين الكويت والبصرة بحكم عامل الجوار وصلة المصاهرة والتجارة المتبادلة بينهما ، واعتماد الكويت على مياه البصرة، لدرجة تم توجيه النقد من الأوساط النيابية إلى بعض الجهات الحكومية، لانها اندفعت أكثر من اللازم بخصوص العلاقة مع الكويت، وضرورة تغليب المصلحة العراقية على سواها، هذا الأمر شجع حسن عبد الرحمن[٤] –نائب البصرة– ودفعه إلى ان ينتقد في اجتماع مجلس النواب بجلسته

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، الجلسة (٢٨) في ١٩ نيسان ١٩٥٤، ص٦٢٦.

٢– عبد العزيز الخياط: من مواليد عام ١٨٩١، أتم دراسته في مدرسة الحقوق، امتهن المحاماة، ثم عين حاكماً في المحاكم المدنية العراقية، وأصبح حاكم أول للجزاء في بغداد، انتخب نائباً عن لواء الكوت. الياهو دنكور ومحمود فهمي درويش ، المصدر السابق، ص٩٠٤.

٣– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، الجلسة (٢٨) في ١٩ نيسان ١٩٥٤، ص٦٢٨.

٤– حسن عبد الرحمن (١٩١٠–١٩٩٥): وزير حقوقي، هذب القانون المدني وعلل الكثير من محتواه ومبناه عام ١٩٥٠، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٣٥، مارس المحاماة، عين وزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة محمد فاضل الجمالي عام

السادسة والعشرين في ٢١ مايس ١٩٥٥، عدم اهتمام مجلس الإعمار بإيصال الماء إلى مدينة الزبير، بسبب ان كثيراً من الأعراب هناك محتاجون له كل الاحتياج، ومشيراً بان المسافة بين البصرة وبر الزبير مثل المسافة بينها وبين الكويت، فيجب على الحكومة ان تدرس هذه الناحية[١].

على ان تهريب السلع والبضائع ما بين البصرة والكويت ، قد عد عاملاً مضافاً أسهم في خلق حالة من التوتر أحياناً ومثل مصدراً لإثارة المتاعب في طريق التقارب العراقي –الكويتي، وهو ما كان موضع اهتمام أعضاء مجلس النواب لهذه المشكلة وكيفية التغلب عليها، وصولاً إلى حالة أفضل في علاقات الجانبين، فقد انبرى علي كمال[٢] –نائب السليمانية– خلال انعقاد الجلسة الخامسة في ٣١ كانون الأول ١٩٥٥، ليعرب عن أسفه بان يكون العراق محاطاً ببلدان تربطنا وإياهم روابط الأخوة، ومع ذلك ظلوا يمثلون مصدر متاعب علينا من الناحية الجمركية، لاننا نعلم ان الكويت هو الآخر أصبح مصدراً للتهريب، ثم قدم استفساراً إلى خليل كنه[٣] –وزير المالية– عن ماهية الترتيبات المقترحة من الوزارة العراقية للحيلولة دون وصول التهريب إلى العراق والقضاء على المهربين حماية للاقتصاد الوطني، وكان جواب وزير المالية الذي كان حاضراً جلسة مجلس النواب على ذلك السؤال، تمثل في طمانته نائب السليمانية بشان المخاوف التي أثارها، بقوله: " ان السلطات الجمركية العراقية قائمة بواجباتها بشكل يبعث على الارتياح"[٤].

نستنتج مما سبق انه مع حساسية القضايا التي كان يتناولها النواب في مناقشاتهم حول علاقة العراق والكويت، لما تتركه من نتائج ربما غير إيجابية على العراق سياسياً واقتصادياً، إلاّ ان الآراء كانت تتجه بشكل إيجابي، وهي تفصح عن رغبة الرأي العام العراقي في تطوير أوجه تلك الصلات والحرص على إدامتها، مجسدين ما يكنه العراقيون من مودة لإخوانهم في الكويت، بدليل

١٩٥٣، لكنه استقال منها في التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٤، صار عضواً في مجلس النواب. حميد المطبعي، المصدر السابق، ج٣، ص٥٤.

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٢٦) في ٢١ مايس ١٩٥٥، ص٥٤٦.

٢- علي كمال (١٩٠٠-١٩٩٨): من مواليد السليمانية عام ١٩٠٠، تخرج من الاعدادية العسكرية في بغداد، ثم سافر إلى اسطنبول عام ١٩١٦ لإكمال ثقافته العسكرية، ومنح رتبة ضابط بالجيش العثماني، بعد عودته إلى بغداد، تقلد مناصب كثيرة في الشرطة العراقية، كان عضواً في مجلس النواب عن لواء السليمانية خلال الأعوام (آب ١٩٣٥-تشرين الأول ١٩٣٦) (حزيران ١٩٤٨- حزيران ١٩٥٢) (كانون الثاني ١٩٥٣- تموز ١٩٥٤) (أيلول ١٩٥٤- أيار ١٩٥٨). انظر مذكرات علي كمال ١٩٠٠-١٩٩٨، تقديم وتحقيق جمال بابان، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد ، ٢٠٠١، ص٩-٤٩ و ٢٠٥-٢١٨.

٣- خليل كنه: من مواليد محافظة الانبار عام ١٩١٠، أكمل دراسته الابتدائية في بغداد، والثانوية في الجامعة الأمريكية ببيروت، تخرج من كلية الحقوق العراقية عام ١٩٣٢، وبسبب نشاطه الوطني اعتقل في عامي ١٩٢٠و ١٩٤١، عين وزيراً للمعارف فوزيراً للمالية في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، انيطت به رئاسة مجلس النواب عام ١٩٥٨. حميد المطبعي، المصدر السابق، ج١، ص٦٨.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة (٥) في ٣١ كانون الأول ١٩٥٥، ص٤٧-٤٨.

إيلائهم هذه المسالة أهمية خاصة في سياستهم العربية، مع ضرورة الإشارة إلى حرص الجانبين على إزالة بعض الشوائب التي عكرت صفو تلك العلاقات والتي أشر البحث بعضاً منها.

من جانب آخر ناقش مجلس النواب الاتهامات الموجهة نحو إمارات الخليج العربي، كونها تزود مصافي النفط في حيفا داخل الأرض العربية المحتلة بالوقود الخام، والتي وردت على لسان علي كمال . نائب السليمانية . أثناء عقد الجلسة الثامنة لمجلس النواب يوم ٧ كانون الثاني ١٩٥٦، وناقشت قرار العراق بإيقاف تصدير النفط عبر خط حيفا وتحويله إلى صيدا (قدرت خسائر العراق بـ[١٥٠] مليون دينار) لافتاً انتباه مجلس النواب إلى أمر خطير يتمثل في ان مصافي النفط في حيفا لم تتوقف عن العمل في (إسرائيل) طيلة هذه المدة، وكانت تشتغل بإمكانياتها التي تتطلبها حاجة (إسرائيل)، وتزود بالوقود الخام أما من الخليج العربي أو المملكة العربية السعودية، ولمعالجة هذا الوضع المنذر بالمخاطر على الأقطار العربية ومصالحها، اقترح نائب السليمانية وجوب التحرك السريع لكسب تلك المشيخات بعيداً عن النفوذ (الإسرائيلي)، وأضاف: " ان العراق يستطيع بحكم الجيرة والرابطة التي تربطه بالإمارات العربية منذ عصور طويلة ، النهوض بها ثقافياً وتوعية سكانها بشان النتائج السلبية المترتبة على مثل هذه التصرفات ان صحت[١].

أدى الاحتلال البريطاني لعمان وواحة البريمي (الواقعة بين المملكة العربية السعودية وأبوظبي) عام ١٩٥٥، إلى إثارة استياء أبناء الشعب العراقي، الذين وجدوا في ذلك تحدياً بريطانياً ضد إرادة شعب عمان الذي أعلن ثورته بقيادة الإمام غالب بن علي، وهو يروم التخلص من السيطرة الأجنبية وحصول بلاده على الاستقلال، وعلى أثر المقررات التي صدرت عن اجتماع القاهرة[٢] في ١١ آذار ١٩٥٦، الذي ضم رؤساء مصر وسوريا والسعودية، والذين أكدوا فيها التزامهم بسياسة عدم الانحياز، وبان الدفاع عن العالم العربي يجب ان ينشأ من داخل الأمة العربية على هدى أمنها الحقيقي وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية، وان ما اتخذوه من إجراءات كان متعلقاً بمواجهة التحديات التي تواجه الأقطار العربية، افتتح محمد فاضل الجمالي –نائب الديوانية– الجلسة السادسة والعشرين المؤرخة في ١٥ آذار ١٩٥٦، بالاستفسار عما تم القيام به من إجراءات لتنفيذ ماورد في البند التاسع الصادر عن الاجتماع المذكور، الذي ورد فيه النص الآتي: " تم وضع خطة لمواجهة الاحتلال البريطاني للبريمي وإمارة عمان وتسوية هذا النزاع بما يحفظ لتلك البلاد عروبتها ويحول دون الانتقاص من سيادتها وحقوقها"، ثم ختم كلامه في الإعراب عن أمله في ان تحل قضية البريمي على أساس الحق والعدل وبروح الصداقة[٣].

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥–١٩٥٦، الجلسة (٨) في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦، ص٩١–٩٢.

٢– عقد هذا الاجتماع رداً على إعلان ميثاق بغداد عام ١٩٥٥. لمزيد من التفاصيل عن اجتماع القاهرة انظر فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣–١٩٥٨، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨١، ص٣٤.

٣– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥–١٩٥٦، الجلسة (٢٦) في ١٥ آذار ١٩٥٦، ص٤٧٣.

ان اتساع دائرة مناقشات أعضاء مجلس النواب للقضايا العربية، لتشمل ثورة عمان والعدوان البريطاني على شعبها، يعطينا دليلاً مضافاً على اهتمام الشعب العراقي بحركات التحرر العربي في كل أقطاره، وعدم اقتصاره على موضوع استقلال البحرين، وإدامة الصلات مع الكويت.

ظلت الادعاءات الإيرانية في البحرين تمثل هاجساً ملازماً للرأي العام العراقي، كنتيجة طبيعية لتوجهاته القومية، على الرغم من انشغاله بمشاكله الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبعيد منتصف نيسان من عام ١٩٥٦، وخلال اجتماع مجلس النواب بجلسته الثانية والثلاثين للمذاكرة حول سياسة الحكومة في المجال العربي، وجه توفيق الفكيكي[١] –نائب المنتفك– سؤالاً إلى برهان الدين باش أعيان[٢] –وزير الخارجية– حول مطالبة الحكومة الإيرانية بضم البحرين إليها، ليجيب عنه شفهياً أمام أعضاء مجلس النواب، وكان مضمونه الآتي: "لقد نشرت الصحف تصريحاً رسمياً لوزير خارجية إيران السيد علي لودلان، في ان حكومته طلبت إلى الحكومة البريطانية ضم إمارة البحرين العربية إلى إيران، فما هو موقف الحكومة العراقية من هذا التصريح الإيراني المقلق للأذهان والذي جاء في وقت اجتماع ميثاق[٣] بغداد" [٤]. وحينما أعاد عز الدين الملا[٥] نائب الرئيس الأول لمجلس النواب طرح السؤال نفسه، بجلسة المجلس الثالثة والأربعين والمؤرخة في ٢٣مايس

١– توفيق الفكيكي (١٩٠٠–١٩٦٩): من واليد بغداد عام ١٩٠٣، تخرج من دار المعلمين الابتدائية عام ١٩١٧، عين معلماً في المدارس الابتدائية، ترك التعليم ليلتحق بكلية الحقوق التي تخرج منها عام ١٩٢٧، مارس المحاماة والقضاء، عمل في الصحافة فأصدر جريدة النظام عام ١٩٢٧ وجريدة الرعد عام ١٩٤٨، عرف بمناهضته للسياسة البريطانية، انتخب نائباً عن لواء المنتفك في مجلس النواب عام ١٩٥٤. د. حميد هدو، توفيق الفكيكي في كتاب "موسوعة أعلام العرب"، جـ١، بيت الحكمة ، ط١، ٢٠٠٠م/١٤٢٠هـ، ص١٠٤–١٠٥.

٢– برهان الدين باش اعيان (١٩١٥–١٩٧٥): من مواليد البصرة، أكمل الدراسة الابتدائية والمتوسطة في مدينته، والثانوية بالجامعة الأمريكية في بيروت، تخرج في كلية الحقوق العراقية، مارس المحاماة، شغل عدة مناصب دبلوماسية، وفي عام ١٩٤٩ انتخب نائباً عن البصرة في مجلس النواب، واختير وزيراً للانباء والتوجيه في وزارة أحمد مختار بابان في ١٩ مايس ١٩٥٨. حميد المطبعي، المصدر السابق، جـ٣، ص٣٣.

٣– ميثاق بغداد (حلف بغداد ٢٤ شباط ١٩٥٥) : لقد سعت بريطانيا بعد إلغاءها معاهدة ١٩٣٠ مع العراق، إلى إيجاد ميثاق بغداد، لانه البديل المفضل للحفاظ على مصالحها، وقد ضم العراق ، إيران، تركيا، باكستان، بريطانيا، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عضواً مراقباً فيه، كما حاولت ضم بعض إمارات الخليج العربي للحلف، إلاّ انها لم توفق بسبب معارضة مصر للميثاق. لمزيد من التفاصيل انظر جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٧١، ٢٣٧.

٤– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥–١٩٥٦، الجلسة (٣٢) في ١٧ نيسان ١٩٥٦، ص٥٢٢.

٥– عز الدين الملا: من أسرة (الملا أفندي) العريقة في أربيل، كان عضواً في البرلمان العراقي نائباً عن لواء أربيل في دورات المجلس الحادية عشرة إلى السادسة عشرة بلا انقطاع، انتخب نائباً عن رئيس المجلس ، ثم استوزر في وزارة عبد الوهاب مرجان (١٥كانون الأول ١٩٥٧– ٢ آذار ١٩٥٨) كوزير بلا وزارة. مذكرات علي كمال، المصدر السابق، ص١٠٢.

١٩٥٦، ضمن المادة الخامسة من منهاج المجلس، بقصد الإجابة عليه من قبل وزير الخارجية الذي كان حاضر جلسة المجلس، تم إهمال السؤال لغياب السائل وأعني توفيق الفكيكي[١].

تردد اسم إمارة قطر لأول مرة في جلسات مجلس النواب، عند مناقشة الأعضاء للقضايا العربية المهمة، مثل فلسطين والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وما تمخض عنه من نتائج ، على سبيل المقارنة بمواقف دول عربية أخرى، وفي معرفة بيان مواقف حكوماتها، ففي معرض تعليق علاء الدين الوسواسي[٢] -نائب بغداد- بالجلسة الثامنة التي عقدها مجلس النواب في ٢٣ شباط ١٩٥٧، -على انتقاد زميله النائب حسن عبد الرحمن، الحكومة العراقية لعدم قطعها العلاقات مع بريطانيا ، انتصاراً لمصر الشقيقة في محنتها جراء استمرار بريطانيا في سياستها العدوانية ، وان شعور التأييد الذي قامت به نحو مصر كان شكلياً أكثر منه صميمياً- أوعز أسباب اتخاذ ذلك الموقف إلى ان لكل دولة ظروفها السياسية والعسكرية والجغرافية، فما ينبغي لواحدة قد لا يصح بالنسبة إلى الأخرى، وخير دليل على ذلك هو موقف مصر بالنسبة لعلاقاتها مع فرنسا في محنة الجزائر، فقد كان العراق أول من طلب إلى أعضاء جامعة الدول العربية قطع العلاقات مع فرنسا، وقد ذهب وفد عراقي من السادة أعضاء المجلس وهم حسن عبد الرحمن وسامي باشعالم والشيخ أمجد الزهاوي، إلى البلاد العربية يستحثون رؤساءها للإجابة على هذا النداء، وأضاف: " لقد أخبرني معالي الزميل حسن عبد الرحمن، ان فخامة السيد شكري القوتلي (رئيس الجمهورية السورية) آمن بصحة الدعوة وفائدتها، وقال للوفد المذكور لا أملك أعلن موافقتي قبل موافقة الرئيس المصري ، جمال عبد الناصر، فحاولوا ان تقنعوه حتى تتحد الكلمة، فلما اجتمع الوفد بالرئيس المصري بين له الأستاذ حسن عبد الرحمن فوائد المقاطعة السياسية وذكر له إمارة قطر مثلاً على قلة سكانها وصغر مساحتها، بانها لو قاطعت فرنسا لأجدت، فأجابه الرئيس جمال عبد الناصر انني أؤيدكم في هذه الدعوة ، وأؤيد ان لو قاطعت إمارة قطر علاقاتها بفرنسا لأجدت ولحقق ذلك نتائج طيبة، ولكن العلاقات المالية بيني وبين فرنسا ، إذ تشتري في كل عام من القطن المصري مايعادل (١٨) مليون جنيه، وان عدداً كبيراً جداً من الطلاب المصريين يدرسون في مدارس فرنسية ، كل ذلك يحول دون قطع العلاقات "[٣].

ومن قضايا الخليج العربي الأخرى التي أثيرت في مناقشات مجلس النواب في دورته الانتخابية الخامسة عشرة، المعونات المالية أو التبرعات الشخصية، التي راح يقدمها بعض أمراء الخليج العربي عند زيارتهم العراق لإخوانهم المعوزين، وقد حظيت هذه الالتفاتة الكريمة بتقدير النواب،

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة (٤٣) في ٢٣ مايس ١٩٥٦، ص٧١٣.

٢- علاء الدين الوسواسي: ولد في بغداد عام ١٩١٢، درس في كلية الحقوق وتخرج فيها، زاول المحاماة، وانتمى إلى سلك القضاء فتقلد عدة مناصب فيه، انتخب نائباً عن تكريت (لواء بغداد) في حزيران ١٩٥٥، وأعيد انتخابه في أيار ١٩٥٨ إلى ثورة ١٤ تموز في تلك السنة. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٦٨.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (٨) في ٢٣ شباط ١٩٥٧، ص١١٦.

لما تركته من آثار إيجابية في نفوسهم، وتم تسليط الضوء على تلك المبادرات من خلال الاستفسار الذي قدمه توفيق المختار[١] –نائب بغداد –إلى عبد الرسول الخالصي[٢]– وزير الشؤون الاجتماعية –خلال انعقاد مجلس النواب بجلسته العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ومفاده: " ان الإعانة المالية التي توزع على الفقراء تردد انها قدمت من أحد أمراء إحدى الدول الصديقة، وجرى توزيعها على كافة المؤسسات ذات العلاقة، كما أخبرني رئيس جمعية المحاربين القدماء، الذي لم تشمل جمعيته بهذه الإعانة " ، وقد اتضحت حقيقة هذه الإعانة المالية، في إجابة وزير الشؤون الاجتماعية على ذلك الاستفسار، بقوله: " ان الشيخ عبد الله السالم الصباح[٣] أمير الكويت، كان قد شرف بغداد في السنة الماضية، وتبرع ببعض المال وخصها لجمعيات معينة وأرسل صكوكاً بذلك، وكنت انا الواسطة لإرسال هذه الصكوك لأصحابها، إذ ان أمير الكويت لم يعط مبالغ مكورة " [٤].

ومادمنا نتناول الجانب الاقتصادي المتصل بقضايا الخليج العربي في مناقشات البرلمان العراقي، فحري بنا متابعة ما تستورده أسواق الخليج العربي من المنتجات العراقية، وبيان مدى زيادة الطلب عليها أو عدمه، وحسب الظروف السياسية أو الاقتصادية التي تمر بها تلك الإمارات العربية، لما تمثله مبيعاتها من عوائد مالية تشكل مورداً لسكان البصرة ومن ثم تدعم الخزينة الحكومية، وهو الأمر الذي كان مثار مناقشة إحدى جلسات مجلس النواب، وأعني بها التمور المصدرة من العراق إلى تلك الأقطار، التي ورد اسمها من بين دول العالم المستوردة لهذه التمور، بالجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢٦ شباط ١٩٥٧، وفيها تصدى محمد مهدي الوهاب[٥] –نائب كربلاء– إلى مشكلة وفرة تمور زهدي الفرات الأوساط في ذلك الموسم، الذي تجاوز المنتوج فيه (٢٠٠) ألف طن، معللاً أسبابها

١– توفيق المختار (١٨٩٩–١٩٦٩): من مواليد بغداد، انتمى إلى السلك العسكري، وفي كانون الأول ١٩٢٠ وظف في الحكومة العراقية، تولى عدة وظائف إدارية، انتخب نائباً عن لواء بغداد في حزيران ١٩٥٠، وجدد انتخابه في المجالس المتعاقبة إلى آذار ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٦١.

٢– عبد الرسول الخالصي (١٩١٠–١٩٨٥): ولد في مدينة الكاظمية من أسرة علمية عريقة معروفة، أكمل دراسته في جامعة (آل البيت) تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٣٤، ومارس المحاماة، تقلد عدة مناصب إدارية ، وفي عام ١٩٥٢ عين وزيراً للعدل ووزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٥، انتخب نائباً في مجلس النواب بعدة دورات انتخابية متتالية. حميد المطبعي، المصدر السابق، جـ٣، ص١٥١.

٣– تحدث المؤرخ عبد الرزاق الحسني عن تلك الزيارة بما يلي: "حل الشيخ عبد الله السالم الصباح شيخ الكويت ضيفاً على الحكومة العراقية في العاشر من حزيران ١٩٥٦، فاستقبل استقبالاً حسناً، وانزل وحاشيته في القصر الأبيض، وبعد ان حضر حفلة قران الأمير عبد الإله على الانسة هيام كريمة محمد الحبيب، عاد إلى بلاده في ١٦حزيران ١٩٥٦.عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، جـ١٠، بغداد،١٩٨٨، ص٦٦.

٤– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦–١٩٥٧، الجلسة (١٠) في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص١٨٤.

٥– محمد مهدي الوهاب (١٩١٤–١٩٥٨): ولد في كربلاء عام ١٩١٤، درس الحقوق في بغداد ومارس المحاماة، أصدر في كربلاء جريدة الندوة عام ١٩٤١، انتخب نائباً عن كربلاء عام ١٩٥٤–١٩٥٨. مير بصري، المصر السابق، جـ٢، ص٣٨٢.

إلى توقف بعض الأسواق الأجنبية عن استيراده لأسباب اقتصادية أو سياسية، كإمارات الخليج العربي والمملكة العربية السعودية والباكستان وغيرها[١].

وعقب اختتام حفل الاستيزار التي جرت للوزارة الجديدة التي ترأسها عبد الوهاب مرجان في ١٥ كانون الأول ١٩٥٧، ألقى الأخير خطاباً استعرض فيه منهاج حكومته في مجال السياسة الداخلية والخارجية، وبصدد سياسة العراق الخارجية أكد تمسكه بميثاق بغداد وميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي العربي وبمقررات مؤتمر باندونك وميثاق هيئة الأمم المتحدة، مما أثار حفيظة صادق البصام[٢] –نائب بغداد– الذي وجه سؤالاً إلى رئيس الوزراء بالجلسة الثانية المنعقدة في ١٧ كانون الأول ١٩٥٧، عن كيفية تمكن حكومته من التوفيق بين جميع هذه المواثيق، وعلى الأخص بين ميثاق بغداد وميثاق الجامعة أو ميثاق الضمان الجماعي العربي، لاعتقاده ان ميثاق بغداد أصبح ميثاقاً اعتدائياً مصوباً ضد آمال القومية العربية، ومما يدلل على ذلك ان العضو الثاني في هذا الميثاق وهي إيران الجارة الكريمة قد خرجت من الميثاق، لانها تطالب بضم البحرين إليها[٣].

وفي عهد الوزارة المرجانية ارتفعت الأصوات في مجلس النواب، عند استعراض سياسة الحكومة في المجال العربي، ومناقشتها مبدأ تقرير المصير ومدى الإفادة منه في خدمة حركات التحرر العربية، وبخاصة تحقيق الاستقلال للإمارات العربية في الخليج العربي ، التي لا تزال تتعرض للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية والخارجية، ولخص تلك المشاعر خليل كنه– رئيس مجلس النواب– ، في كلمته التي ألقاها بالجلسة الرابعة المنعقدة في ٢ كانون الثاني ١٩٥٨، جاء فيها الآتي بخصوص موضوع البحث: "ان من مصلحتنا باعتبارنا جزءاً من الأمة العربية ان يسود حق تقرير المصير في المحافل الدولية، وفي ان تستقل الإمارات العربية التي لا يزال للاستعمار يد في شؤونها، ولا يمكن ان نحصل على ذلك إلاّ بسيادة مبدأ تقرير المصير دولياً"[٤].

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦–١٩٥٧، الجلسة (١١) في ٢٦ شباط ١٩٥٧، ص٢٢٤.

٢– صادق البصام (١٨٩٧–١٩٦٠): كانت ولادته في بغداد التي أكمل فيها تحصيله الدراسي الابتدائي والرشدي، بعدها سافر إلى استانبول وحصل على رتبة ضابط احتياط، وعاد إلى بلاده، وفي عام ١٩٢٥ حصل على شهادة الحقوق، مارس مهنة المحاماة، وعرف البصام بمواقفه الوطنية، تولى عدة وظائف، كما أشغل عضوية مجلس النواب أكثر من مرة. الياهو دنكور ومحمود فهمي درويش، المصدر السابق، ص٨٩٣ ؛ حيدر طالب الهاشمي ، صادق البصام ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠م ، المقدمة.

٣– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (٢) في ١٧ كانون الأول ١٩٥٧، ص١٢–١٣.

٤– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (٤) في ٢ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٤٤.

أثيرت قضية البحرين والادعاءات الإيرانية فيها مجدداً في الجلسة الرابعة نفسها لمجلس النواب، وفيها وجه محمد أحمد العمر[١] –نائب الدليم– سؤالاً إلى برهان الدين باش اعيان . وزير الخارجية . لكي يجيب عليه شفهياً أمام أعضاء المجلس، حول البحرين والأخطار المحدقة بها، على أثر اتخاذ كل من إيران وبريطانيا إجراءات تهدف إلى تغليب العنصر الفارسي وإضعاف الوجود العربي في البحرين، وهذا نص السؤال: " أذاعت بعض محطات الإذاعة خبر مفاده ان هناك مؤامرة حول البحرين ، خلاصتها ان سلطات الاحتلال البريطاني أصدرت قانوناً عينت فيه المؤهلات التي تجعل من الفرد الذي يسكن البحرين مكتسباً لجنسية البحرين، وهذه المؤهلات تنطبق على الأشخاص الذين يحملون جنسيتين إحداهما إيرانية والأخرى من البحرين، وبموجب هذا القانون ستصبح العناصر العربية ليست من أهالي البحرين، وستتوفر الأكثرية من مناصري فكرة انضمام البحرين إلى إيران، وهذا المجلس سيقرر انضمام البحرين إلى إيران، أرجو ان تتحرى الحكومة الخبر، وتجيب عن الإجراءات التي تقرر اتخاذها إذا صح الخبر"[٢].

وعند مناقشة مجلس النواب بجلسته الخامسة التي عقدت في ٤ كانون الثاني ١٩٥٨ برئاسة خليل كنه، لائحة قانون انضمام العراق إلى اتفاقية منع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري، الموقع عليها في باريس بتأريخ ٩ كانون الأول ١٩٤٨ بغية المصادقة عليها، لفت حسن عبد الرحمن . نائب البصرة . انتباه الحكومة، إلى حقيقة يود الإفصاح عنها بشان اللائحة، وتتلخص بقناعته التامة بعدم التزام الدول الغربية بتطبيق بنودها أزاء حركات التحرر الوطني في الخليج العربي، مستشهداً بما تقوم به بريطانيا من عدوان سافر على شعب عمان، واستدرك قائلاً: " انه عندما يجري التصويت على هذه الاتفاقية سأصوت إلى جانب قبولها وأوافق عليها، مع اطمئناني بانها سوف لا تنفذ من قبل الدول الاستعمارية مهما كان لونها، إذ ان إبادة الجنس البشري تجري في كل مناطق الوطن العربي، ليس في الجزائر فقط (يقصد من قبل فرنسا) كما ذكر الزميل خليل كنه، وانما تجري في قطر عربي آخر ومن قبل دولة غربية أخرى (بريطانيا) وانما أعني بالقطر العربي الذي جرت فيه (إمارة عمان) وللأسف لا أجد صوتاً للدول العربية في الدفاع عن رعايا هذه الإمارة، الذين قتلوا في مساكنهم وقراهم شر تقتيل، مع ان قضاياهم لو عولجت بتعقل وترو لما كان هناك لزوم لهذا التقتيل". ثم تحدث محمد الجليلي[٣] –نائب الموصل– في الجلسة نفسها عن تلك الاتفاقية، فأشار في مداخلته إلى

١– محمد أحمد العمر (١٩١٠–١٩٦٩): من مواليد عانه عام ١٩١٠، أكمل دراسته في مدرسة الحقوق ببغداد، بعدها عين حاكماً في عدة مدن عراقية، ثم أصبح نائباً عن الدليم في مجلس النواب (١٩٥٤–١٩٥٨). مير بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، جـ٣، دار الحكمة ، ط١، لندن، ١٩٩٩، ص١٩١.

٢– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (٤) في ٢ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٤٧.

٣– محمد الجليلي (١٩٠٣–١٩٨٠): ولد في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٠ بالموصل، تخرج من المدرسة الثانوية عام ١٩٢٢، أكمل دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية بحصوله على شهادتي البكالوريوس والماجستير بالعلوم، له العديد من الكتب والمقالات، أختير عضواً في المجلس البلدي بالموصل عام ١٩٣١، ثم نائباً عنها في مجلس النواب. د. إبراهيم خليل

تضمنها مبادئ انسانية ومبادئ من أحكام القانون الدولي، تستند إلى حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنه أعرب عن أسفه لان تلك المبادئ غير معروفة لدى الدول الكبرى الاستعمارية ، فهناك إمارات الخليج العربي التي لا نعلم ما تقاسيه شعوبها من الدول المستعمرة في تلك المناطق"[١].

تصاعدت الانتقادات الموجهة نحو ميثاق بغداد من قبل بعض أعضاء مجلس النواب – بسبب سياسات دوله المعادية للعرب– والقائمة على ضرورة ان يسهم الميثاق في حل المشكلات العربية وتوفير الاستقرار في العالم، وتوافقاً مع هذه الدعوات، استهل علاء الدين الوسواسي –نائب بغداد– مناقشات الجلسة العاشرة والتي عقدت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨، في مطالبته دول ميثاق بغداد ، الذين يعقدون اجتماعات في انقرة، والتي سبق لها ان أعلنت مراراً ان هدفها العمل على توفير السلام في العالم، ان تعمل على معالجة المشاكل العربية معالجة جدية وحاسمة تضع حداً للبلبلة والاضطراب والمآسي، ولكي تنعم المنطقة بالاستقرار الدائم، فضلاً عن ذلك فقد حذر نائب بغداد الدول المجتمعة قائلاً: " انه إذا استمرت الأحوال على سوئها في إمارات الخليج العربي، فلا يمنع العربي من ثم من مصافحة الشيطان" –على حد قوله– (بمعنى استعداده للتحالف مع أية دولة أخرى إذا وجد انها تدعم قضاياه التحررية)، بعدها انتقل النائب نفسه إلى ذكر موضوع البحرين ، معلناً عن رغبته بان يسمع موقف الحكومة العراقية بشان مطالبة إيران بالبحرين، وتساءل هل لا تزال إيران تصر على هذه المطالبة، وإذا كانت حجة إيران في طلبها انها سبق لها ان استولت على البحرين في عهد قصير من العهود القديمة، فمعنى هذا ان يقدم عذراً للعرب انفسهم، إذا طالبوا بإيران نظراً لحكمهم لها أجلاً طويلاً[٢].

ساد جو من التفاؤل بين أوساط الرأي العام العراقي ، بعد الكلمة التي ألقاها عبد الوهاب مرجان – رئيس الوزراء –بالجلسة العاشرة– الواردة انفاً من اجتماع مجلس النواب، وأكد فيها انه عندما يجد ان مصالح ميثاق بغداد تتعارض ومصالح العرب، فانه سيقف بجانب مصالح العرب، وقد حاول سامي باشعالم[٣] – نائب الموصل– استثمار هذه النوايا الإيجابية والمعلنة في سياسة الحكومة الخارجية، ليثير انتباه رئيس الوزراء باستمرار المطالبة الإيرانية في البحرين وهو بلد عربي، واستطرد متسائلاً هل ان سن قانون بهذا المعنى يتفق ومصالح العرب، فضلاً عن حثه رئيس الوزراء بان ينور النواب عما عنده من معلومات توضيحية في هذا المجال، واختتم نائب الموصل حديثه بتأكيده اننا أحوج ما نكون إلى تطبيق مثل هذه الأفكار السديدة، نظراً للوضع الراهن الذي تمر به الأمة العربية،

أحمد، التأريخ والمؤرخون الموصليون المعاصرون في كتاب "موسوعة الموصل الحضارية"، مج٥، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص٣٤٤–٣٤٥.

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (٥) في ٤ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٤٩و ٥٢.

٢– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٠) في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٣٢.

٣– سامي باشعالم: كان عضواً في مجلس النواب عن لواء الموصل، عرف بمواقفه الوطنية والمعارضة لسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة في مجال السياسة الداخلية والخارجية. عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، جـ١، ص٨١.

فهذه عمان وما قامت به بريطانيا من أعمال وحشية لإخماد ثورتها التحررية، وتلك البريمي بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، كل هذه القضايا نشكو فيها عدوان الغرب وتعنت الاستعمار الغربي[1].

كان للسياسة الاستعمارية التي اتبعتها الدول الغربية ضد الأقطار العربية، ولاسيما دعم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني في فلسطين، والمجازر التي ارتكبتها فرنسا ضد حركات التحرر الوطني في أقطار المغرب العربي، آثارهما السلبية في بلورة وعي قومي مناهض لدول الغرب، ومن ثم أثارت تلك الممارسات ردود فعل واسعة النطاق بين أوساط الشعب العراقي، برزت مظاهرها بحالة التذمر والاستياء التي عبر عنها النواب في مناقشاتهم، وهؤلاء ناشدوا الحكومة العراقية عدم مسايرة دول الغرب، والإعلان صراحة عن رفض مجمل مواقفها تجاه القضايا العربية، بما في ذلك وجوب الانسحاب من ميثاق بغداد، وترجم هذه المطالب جمال عمر نظمي[2] – نائب أربيل– خلال انعقاد الجلسة نفسها في تناولها لسياسة العراق الخارجية، في وضع اللوم على الحكومة، لانها قد اندفعت كثيراً في تأييد الدول الغربية والدفاع عنها في السنين الأخيرة، بالرغم من ان الدول الغربية اندفعت بدورها في القيام بكل قوة وعنف بأمور واتباع سياسة تتناقض مع مصالح العرب وتلحق به أشد الضرر، وأضاف: " لا أود هنا ان آتي بالأمثلة والتفصيلات، ويكفي القول ان اضطهاد بريطانيا للشعوب العربية في الخليج العربي جار كالسابق ان لم يزد شدة، ودعا نائب أربيل دول الغرب ان تعمل على كسب ثقة الأمة العربية، عن طريق الاعتراف بقوتها الفتية التي أخذت تزداد رسوخاً وقوة يوماً بعد يوم، وانكلترا على الأخص ان تعيد النظر في موقفها من الشعوب العربية في الخليج العربي، وعند القيام بكل ذلك يمكن حينئذ بناء وتثبيت سياسة إيجابية للتفاهم والتعاون بين العرب والغرب" ، وفي معرض إظهار استيائه من استمرار بقاء العراق عضواً في ميثاق بغداد، خاطب أعضاء مجلس النواب بقوله: " لقد حاربنا وماشينا هذه الدول في معظم ما أرادوه، ولو أدى الأمر في بعض الأحيان إلى الخروج عن قرارات الجامعة العربية، وبما تقتضيه مصلحة العراق والبلاد، وفي الوقت نفسه لم تقم الدول في الميثاق بمسايرة العراق وتأييده بتبني قضاياه، وعدم إثارة المواضيع التي تتعارض مع مصالحنا القومية، فإيران أثارت قضية البحرين العربية، وأخذت تتخذ موقفاً غير ودي من كثير من مسائل الحدود وحسن الجوار[3].

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٠) في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٤٢-١٤٣.

٢- جمال عمر نظمي (١٩١٤-١٩٦٧): من مواليد بغداد عام ١٩١٤، واصل دراسته فتخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت بالعلوم السياسية، شغل عدة وظائف إدارية، صار وزيراً للزراعة عام ١٩٥٧، انتخب نائباً عن أربيل في مجلس النواب. باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص٢١٨.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٠) في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٤٧-١٤٨.

تواصلت مساعي أعضاء مجلس النواب الرامية إلى ان تكون سياسة العراق الخارجية سياسة عربية خالصة، تعمل بالتعاون مع الأقطار العربية وبغية استكمال استقلالها، وبمعزل عن تأثيرات وضغوط الدول الغربية وأحلافها، ومما يعزز ما ذهبنا إليه الكلمة التي ألقاها مصلح النقشبندي[١] –نائب الموصل– في الجلسة الحادية عشرة المؤرخة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨، ومما جاء فيها: " ان استقلال البلاد العربية وتخليصها من نير الاستعمار، كالإمارات العربية في الخليج العربي، تقتضي من الدول العربية ان توحد جهودها وتكون جبهة واحدة، حتى تتمكن من إسماع صوتها في المحافل الدولية". أما علي كمال –نائب السليمانية– فقد وجه أصابع الاتهام إلى الساسة الغربيين بوصفهم أصدقاء لنا، ومع ذلك مازالوا سائرين على جهلهم بحقائق الأمور في الأقطار العربية، وما شهدته من تطور ملموس في شتى المجالات، إذ ظلوا يتبعون سياستهم التقليدية نفسها، فانكلترا رابضة في الخليج العربي وتستأثر بثروته الهائلة، ورغم ذلك فان الأمل يحدونا في تحقيق مصالحنا بالمنطقة، بالاتفاق مع الحكومة السعودية العربية وتوحيد سياستها تجاه هذه الإمارات[٢].

وبمناسبة مرور ثلاث سنوات على عقد ميثاق بغداد ، وجه محمد الجليلي –نائب الموصل– انتقاده للميثاق، متمنياً ان يناقش مجلس النواب مدى جدوى العراق من استمراره في عضوية الميثاق، ومذكراً النواب بان الأخير لم يخدم القضية العربية، ورد ذلك في مداخلة نائب الموصل بالجلسة الثانية عشرة التي عقدها مجلس النواب في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، لتدارس وتقييم ما قدمه الميثاق لقضايا الأمة العربية المصيرية، حيث أبدى معارضته في استمرار تمسك الحكومة بالميثاق، بدعوة ان أهدافه هي لخدمة البلاد العربية ومصالحها، ولتوطيد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، إذ ان واقع الحال والحوادث الدامية أثبت العكس، فبعض دول الميثاق لم تؤيد المصالح العربية، ثم وجه النائب نفسه كلامه إلى خليل كنه –رئيس مجلس النواب– بصيغة السؤال الآتي: أليس الاعتداء على مصر والجزائر والدول العربية الأخرى عمان والبحرين وإمارات الخليج ببعيد عن الأذهان[٣].

١– مصلح النقشبندي: من نواب الموصل المعروفين بمعارضتهم لسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة، من ذلك انتقاده لما ورد في خطاب العرش في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٣ بقوله: "ان الشعب العراقي أصبح لا يثق بما يقدم له من وعود خلال خطابات العرش أو مناهج الحكومات". نقلاً عن عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥–١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٣٨٢.

٢– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١١) في ٢٣كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٧١ و ١٧٣.

٣– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٢) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٨٥.

على ان ما يمكن استخلاصه من ثنايا هذه السطور، هو وجود حالة من الشكوك من جانب بعض أوساط الرأي العام العراقي ، حيال ميثاق بغداد ومواقف الدول الأعضاء فيه، المعادية لتطلعات الأمة العربية بالحصول على الاستقلال، مع اتساع المطالبة بخروج العراق من هذا الميثاق.

استمرت أصوات النواب العراقيين المنادية بحماية البحرين من المطالبة الإيرانية بالتبعية لها بالتنسيق مع بريطانيا، مع تزايد الآمال بما يمكن ان يقدمه العراق من عون لأشقائه في إمارات الخليج العربي، وتهيأت الفرصة لإثارة هذه القضية عند مناقشة مجلس النواب، بالجلسة الثانية عشرة التي عقدت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، لميثاق بغداد وتواصل مطالبة بعض النواب من الحكومة ان تنسحب من الميثاق، بسبب عدم دعمه للقضايا العربية ، فرأى محمد أحمد العمر –نائب الدليم– ان الميثاق أصبح بعد دخول انكلترا وأمريكا ميثاقاً اعتدائياً استعمارياً غرضه الأول إذلالنا، بدليل ان إيران أحد أعضائه طالبت بقطعة من الجسم العربي وهي البحرين ، وعين سفيرها في بغداد حاكماً للبحرين، وهي حليفتنا في ميثاق بغداد، بعدها أوجز نائب الدليم طروحاته في توجيه سؤال محدد إلى عبد الوهاب مرجان –رئيس الوزراء– تضمن الآتي: هل يقوى رئيس الوزراء على إجبار إيران على التراجع عن المطالبة بالبحرين العربية[١].

مقابل ذلك وجدت آراء مغايرة داخل مجلس النواب، تؤكد على أهمية حماية البحرين من التهديدات الإيرانية، وتوفير فرص تحقيق استقلالها، عن طريق التشاور مع دول ميثاق بغداد وفي المقدمة منها إيران (العضو في الميثاق وذات الصلة بموضوع البحرين) وانتهاج الطرق الدبلوماسية بالتعامل معها بهدف إفهامها ضرورة العزوف عن تلك الادعاءات غير الشرعية، وهو ما أوجزه إبراهيم الحمداني[٢] –نائب الموصل– أثناء انعقاد الجلسة الثانية عشرة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨ ولندعه يتحدث الآتي: " أرجو من حكومتنا ان تعتب على بعض أعضاء ميثاق بغداد، على ما يقومون به من أعمال وبيانات تحرج موقف العراق بين البلاد العربية، ومنها ادعاء إيران بالبحرين، وهذا أمر لا ينسجم واتفاقنا في الاتجاه السياسي "[٣]. وحينما انعقدت الجلسة الثالثة عشرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٨، حبذ علاء الدين الوسواسي –نائب بغداد– اتباع السياسة نفسها، مؤكداً حرصه على استقلال البحرين بقوله: " كنت أول من تعرض إلى موضوع مطالبة حكومة إيران بالبحرين"، ثم تفضل خليل كنه –رئيس مجلس النواب– في إلقاء خطاب، طمان فيه الرأي العام العربي حول مسألة الدفاع عن

١– المصدر نفسه، الجلسة (١٢) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٩٦–١٩٧.

٢– إبراهيم الحمداني: كان عضواً في مجلس النواب عن لواء الموصل، عرف في تأييده لانضمام العراق إلى ميثاق بغداد، فضلاً عن دعمه لقيام الاتحاد العربي بين العراق والأردن عام ١٩٥٨. عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٤٦٤–٤٧٩.

٣– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة ١٩٥٧، الجلسة (١٢) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٩٨.

حقوق البحرين، وإبقائها عربية أزاء الأخطار التي تهدد استقلالها بالصميم، وأضاف: " لاأعتقد ان مسؤولاً عربياً بمقدوره ان يصرح أكثر من هذا التصريح وأبعد أثراً "[١].

ظل الهاجس القومي هو العامل المحرك للآراء والأفكار التي كان يطرحها النواب في مناقشتهم لمواقف الحكومة العراقية من القضايا العربية والإسلامية، وشهدت الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب التي عقدت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨، التي اختصت بسياسة العراق اتجاه الأقطار العربية، ما أشار إليه عبد المجيد محمود[٢] -نائب المنتفك- من ضرورة وجود خطة عربية موحدة تدعم تلك المواقف، ومنها مايتصل بسياسة الحكومة نحو الإمارات العربية في الخليج العربي، والحيلولة دون ربطها بمعاهدات غير متكافئة تحد من استقلالها، هذه الطروحات لخصها نائب المنتفك بتأكيده: " ان الخليج العربي هو امتداد لموقع العراق الجغرافي ولمياهه البحرية "، وأردف قائلاً: " لا ندري هل ان هناك سياسة عربية تقوم بالتقارب مع هذه الإمارات، وان العراق يرجو ان تتمتع هذه الإمارات بالاستقلال، لا ان تقام معها معاهدات لاتتلائم وتأتلف مع الأوضاع العالمية في الوقت الحاضر "[٣].

وفي مستهل شباط ١٩٥٨، عقد مجلس النواب جلسته التاسعة عشرة، وكان محور الأفكار التي أبداها علي كمال . نائب السليمانية . تنصب باتجاه تقوية العلاقات العراقية . الكويتية في شتى المجالات، على الرغم من المعارضة الانكليزية، المستندة على مزاعم باطلة لا تقوى على الثبات أمام حقائق الجغرافية والتأريخ التي تربط القطرين الشقيقين، ولا يمكن للرأي العام العراقي ان يصدقها، وضرب مثلاً على ذلك في تشدقها بان إخواننا الكويتيين لا يريدون ماء الشرب من العراق، وانهم كذلك لايوافقون على إيصال انابيب النفط من العراق إلى الكويت، وغيرها من الأكاذيب التي حان الوقت لان نجابه الانكليز بحقيقة موقفهم ونذكرهم بما تتطلبه مصالحهم[٤].

وقد ارادت الوزارة المرجانية بمناسبة مناقشة مجلس النواب للاتحاد العربي بين العراق والأردن- الذي تم التوصل إليه على أثر زيارة فيصل الثاني ملك العراق إلى الأردن وعقده اجتماعات عدة مع الملك حسين بن طلال، أسفرت عن توصل الطرفين إلى عقد اتفاق لانشاء الاتحاد العربي في ١٤ شباط ١٩٥٨- ان تبين معالم سياستها العربية، وحصل ذلك عند انعقاد الجلسة السادسة والعشرين في ٢٦ آذار ١٩٥٨ لمجلس النواب، حيث ألقى توفيق السويدي- نائب رئيس الوزراء-

---

١- المصدر نفسه، الجلسة (١٣) في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٨ ، ص٢٠٩

٢- عبد المجيد محمود (١٩٠٩-١٩٩٢): من مواليد بغداد، درس في جامعة بيروت الأمريكية، ثم حصل على شهادة بكالوريوس علوم من جامعة كاليفورنيا، بعدها أتمها بجامعة كورنيل في نيويورك ، وبعد عودته إلى بغداد، عين في العديد من الوظائف الإدارية، وفي حزيران ١٩٥٤ انتخب نائباً عن الناصرية، وجدد انتخابه في أيلول ١٩٥٤ وأيار ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص١٥٧.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٤) في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٢٢٤-٢٢٥.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٩) في ٥ شباط ١٩٥٨، ص٣٣١.

خطاباً أمام النواب، تضمن حرص الحكومة على متابعة قضايا الخليج العربي ضمن اهتمامها بالمشكلات العربية، وأعلن اننا نسعى لان تحصل الإمارات العربية في الخليج العربي على سيادتها، ومتى ما تم ذلك فسوف نتعامل معها وفق هذه الحقيقة، وان الاتحاد العربي الهاشمي لا يمنع أية دولة عربية من الانتماء إليه[١]. وعلى ما يبدو فان العراق صار يلح على بريطانيا في وجوب الوفاء بوعدها، في إعطاء الكويت استقلالها حتى يتسنى تقرير أمر انضمامها للاتحاد لاحقاً.

ومن الجدير بالذكر ان الدورة الانتخابية السادسة عشرة (الجديدة) من الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٨، قد شهدت رغبة أبداها بعض النواب لتوطيد صلات العراق بالكويت بوصفها خطوة أولى لتحقيق الوحدة بينهما، خاصة بعد إعلان الاتحاد العربي بين العراق والأردن، وبدء مناقشة مجلس النواب لائحة قانون دستور الاتحاد العربي، وتدارس إمكانية انضمام الكويت للاتحاد، على أثر حصول تقارب بين القطرين الشقيقين في الآونة الأخيرة،اقترنت مع تزايد الرغبة الشعبية لتحقيقه،وترجم تلك التوجهات علي كمال –نائب السليمانية– خلال بدء الجلسة الثانية التي عقدت في ١٢ أيار ١٩٥٨، بمناسبة زيارة الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير الكويت للعراق، ليعرب عن تمنياته بان تكون هذه الزيارة باعثاً للاتحاد بين القطرين الجارين، ولتحقيق مصلحة العروبة والإسلام، كما ذكر النواب بموضوع حق التمليك للكويتيين في العراق، لانه القطر الوحيد الذي فيه مجال واسع للتجارة الحرة في العراق، وهو يتقدم بخطوات واسعة نحو الازدهار، مما يبشر بارتفاع أسعار الأراضي سواء كان في الحقل الزراعي أو العقاري، مما يسهم في استثمار ثروات الكويتيين، فضلاً عن ذلك طمان نائب السليمانية أصحاب رؤوس الأموال (الكويتيين) بان لاخوف من المصادرة أو صدور قرارات كيفية من قبل المحاكم، لان العراق بلد ديمقراطي يحكم بالطرق الديمقراطية، وان الضرائب في العراق معتدلة بالنسبة لبقية البلدان العربية وعدم وجود قيود للتمليك كالقيود الموجودة في البلاد العربية الأخرى التي وضعت قيوداً محدودة على الامتلاك، وفي نهاية كلمته أعرب عن أمله بتحقيق الاتحاد بين العراق والكويت، لان الاتحاد سيجعل الكويت تعيش في مأمن من أطماع الآخرين، راجياً من المسؤولين في الكويت، ان يدركوا هذه الحقيقة حتى تتم فوائد الاتحاد بين الأقطار العربية الثلاث[٢].

وبعد صدور الإرادة الملكية المرقمة (٢٨٧) في ١٩ مايس ١٩٥٨، التي جاء فيها قبول استقالة نوري السعيد من منصب رئيس الوزراء، وإسناده إلى أحمد مختار بابان[٣]، افتتح رئيس

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، ، الجلسة (٢٦) في ٢٦ آذار ١٩٥٨، ص٤٣٣.

٢– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٨، الجلسة (٢) في ١٢ أيار ١٩٥٨، ص١٢.

٣– أحمد مختار بابان (١٩٠١–١٩٧١): بدأ حياته العملية في الدولة العراقية منذ عام ١٩١٨، فقد كان معلماً ثم انتقل إلى وظائف كتابية حتى عام ١٩٢٦، وبعد إكمال الحقوق أصبح قاضياً حتى نهاية عام ١٩٤١، تولى مناصب وزارية في عقد الأربعينيات، صار نائب رئيس الوزراء في حكومة محمد فاضل الجمالي بداية عام ١٩٥٤ ووزارة نوري السعيد الثانية عشرة ، وعلي جودت الأيوبي الثالثة، وفي عام ١٩٥٨عهد إليه تشكيل الوزارة، حتى أطيح بالنظام الملكي في ١٤تموز

الوزراء الجديد أعمال الجلسة الرابعة لمجلس النواب في يوم ٢٩مايس١٩٥٨، بالإشادة في إعلان الاتحاد العربي بين العراق والأردن، ومذكراً في الوقت نفسه إلى رغبة الحكومة العراقية بانضمام الكويت للاتحاد، ورد ذلك في الخطاب الذي ألقاه أمام أعضاء مجلس النواب، وهذا نصه: سادتي: " لقد باركنا الاتحاد مع الأردن وباركناه لانه خطوة نرجو ان تتلوها خطوات في سبيل الوحدة العربية الشاملة، والتي مع تأييدي للاتحاد أرجو مخلصاً ان تنجح المساعي لانضمام الكويت إلى هذا الاتحاد، واني لأعلنها بصراحة ان أي تلكؤ أو ممانعة في انضمام الكويت إلى هذا الاتحاد مرجعه بريطانيا، وان العراقيين لا يمكن ان يقبلوا عذراً بأي شكل كان من شانه الحيلولة دون هذا الانضمام "[١].

وبعد استيزار الحكومة العراقية الجديدة، التي عدت الوزارة الأولى التي تأتي إلى دست الحكم بعد قيام الاتحاد العربي، أعرب خليل كنه ـ نائب بغداد ـ في الجلسة نفسها عن أمله بان يتخذ من هذا الحدث التأريخي ، بداية صفحة جديدة تفصح بها عن أمالينا وأمانينا فيما يجب ان يكون عليه مجتمع العراق، ثم انتقل إلى زيارة أمير الكويت للعراق، مستفسراً من الحكومة الموقرة عن طبيعتها، وكيف انها كانت رسمية، وما هي الأسباب التي دعت إلى عدم صدور بيان مشترك بعد مغادرة أمير الكويت البلاد، وتساءل هل هذا يعني إخفاق المفاوضات معه، واستدرك قائلاً: " كيف يمكن ان أتصور ان أخوين يختلفان ولا يتفقان على أمر فيه مصلحتهما، وهنا حاول نائب بغداد كشف اللثام عن السر الذي يقف وراء ذلك، وأشار بأصابع الاتهام إلى الانكليز، حين أكد انهم لا يرضون عن التفاهم أو التقارب بين البلدان العربية، وقد عارضوا فرصاً كبيرة تخص سوريا، والان يعملون على عدم اتفاق الكويت مع العراق"، وأضاف: " ان هذه المواقف تدل على انهم في ذهنية سنة ١٩٢٠، أي لا يريدون ان يعتبروا بالدروس التي حصلت للاستعمار في كل العالم، ولا ان يسلموا بحق الأمة الواحدة في الحرية والاستقلال، يجب ان نكون صريحين في توضيح أسباب الإخفاق، ونقول بصراحة ان الانكليز قاوموا فكرة الاتحاد بين العراق والكويت ليقحموا سياستهم في هذا المجال" ، واختتم كلمته بعبارة مزجت بين توجيه النصح والتحذير فيما ينبغي ان تكون عليه علاقات العراق مع دول الغرب، وجاء فيها ما يلي: " ان العراق الذي سار مع الغرب منذ الحرب العالمية الأولى، وتلقى كل الصدمات من الغرب، حري بنا ان نوضح هذه الجهات، وان نكون صريحين وجريئين في تحقيق ذلك " [٢].

الخاتمــة :

توصل البحث إلى جملة استنتاجات يمكن إيجازها بما يلي:

١٩٥٨. مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق، إعداد وتقديم د. كمال مظهر أحمد، عمان، ١٩٩٩، ص١٠.

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٨، الجلسة (٤) في ٢٩ مايس ١٩٥٨، ص٢٣.

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٨، الجلسة (٤) في ٢٩ مايس ١٩٥٨، ص٢٨-٢٩.

أولاً: ترجع الحياة البرلمانية بالعراق في أصولها التأريخية إلى التجربة البرلمانية العثمانية، التي كان النواب العراقيون من بين أعضائها البارزين، فلا عجب ان شكل هذا الامتداد التأريخي الأرضية الخصبة في نضوج الوعي الوطني والقومي لدى أعضاء مجلس النواب، الذين تميزت نقاشاتهم في اندفاع عربي خالص ينم عن توجه قومي، من خلال حرصهم على جعل العراق رائداً في معالجة القضايا العربية، ومنها المتصلة بقضايا الخليج العربي –موضوع البحث– على الرغم من انشغاله بمشاكله الداخلية ، واستمرار بقاء العراق تحت تأثير النفوذ البريطاني بدليل دخوله في ميثاق بغداد عام ١٩٥٤.

ثانياً: تميزت هذه المدة من تأريخ الخليج العربي المعاصر (١٩٥٠–١٩٥٨) الذي هو جزء من تأريخ الوطن العربي، بحدوث تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيدين الدولي والعربي، كالأحلاف والتكتلات الغربية ومشاريع الوحدة العربية وغيرها، انعكست تأثيراتها على الخليج العربي، الأمر الذي جعل الإمارات العربية هناك عرضة لأخطار وتهديدات حقيقية، تأتي في مقدمتها إصرار بريطانيا على استعمار عمان والادعاءات الإيرانية في البحرين، تزامن ذلك مع تنامي رغبة برزت لدى سكان الخليج العربي بالحصول على الاستقلال، هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر تركت تلك التطورات بظلالها على العراق بحكم ارتباطه الجغرافي والتأريخي بالخليج العربي، ومما يعزز ذلك ان قضايا الخليج العربي أصبحت تمثل جانباً من همومه الوطنية والقومية، التي عبرت عنها مناقشات مجلس النواب –التي أشرها البحث– من خلال الطروحات والآراء التي أبداها النواب، أثناء تناولهم لأحداث الخليج العربي، وقد برهنوا فيها على حضور مؤثر في عرض تلك الأحداث وتطوراتها وإبداء الحلول في معالجتها، وهذه تركزت على سبيل المثال لا الحصر ، على ضرورة دعم كفاح شعب عمان، وتوفير المساندة اللازمة للبحرين بهدف الحصول على استقلالها، وأمور أخرى سلط البحث الضوء عليها.

ثالثاً: كان اهتمام غالبية النواب الذين يمثلون الرأي العام العراقي ينصب في معنى واحد، يتمحور على أهمية تحقيق تقارب مع أشقائهم في أقطار الخليج العربي وخاصة الكويت، بحكم اعتبارات معروفة، وعلى أثر إعلان الاتحاد العربي بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨، تزايدت تلك الدعوات ، لكن هذا التوجه القومي قوبل بمعارضة قوية من قبل بريطانيا، التي أدركت ان تحقيق أي تقارب عربي يمثل تهديداً على مصالحها في المنطقة.

رابعاً: استقصى البحث من خلال المتابعة الدقيقة لما أوردته سطور محاضر مجلس النواب ، من معلومات وافرة، وثقت ما تحدث به النواب، وما أبدوه من ملاحظات في مناقشاتهم لقضايا الخليج العربي، أسباب عدم تمكن الحكومات العراقية المتعاقبة من اتباع سياسة خارجية مستقلة بها نحو تلك القضايا، منسجمة مع الموقف الشعبي، والمعبر عنه في جلسات مجلس النواب، فأرجع ذلك إلى الموقف البريطاني الذي أحبط تلك المساعي وجعلها تتقاطع مع الموقف الرسمي، حتى صارت تلك الطروحات حبيسة أروقة مجلس النواب، ومن ثم لم تتح لها

الفرصة في التأثير على صانع القرار السياسي (الحكومة)، فيما ظلت بريطانيا تمثل حجر عثرة أمام قيام أية حكومة عراقية في اتخاذ خطوات جادة لتلبية مطالب الشعب العراقي.

المصادر والمراجع :

أولاً: الوثائق المنشورة

- محاضر جلسات مجلس النواب
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١-
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٨.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- عبهول، عبد الله شاتي، مجلس الإعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٣م.
- الهاشمي، حيدر طالب ، صادق البصام ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠م.

- محي الدين، جهاد مجيد، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧١م.
- نذير، عدنان سامي، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، ١٩٩٣م.

ثالثاً: المصادر العربية

- أحمد، د. إبراهيم خليل، التأريخ والمؤرخون الموصليون المعاصرون، في كتاب "موسوعة الموصل الحضارية"، مج٥، جامعة الموصل، ١٩٩٢م.
- بابان ، مذكرات أحمد مختار آخر رئيس وزراء في العهد الملكي في العراق ، إعداد وتقديم د. كمال مظهر أحمد ، عمان ، ١٩٩٩.
- بصري، مير، إعلام الأدب في العراق الحديث، جـ٣، دار الحكمة، ط١، لندن، ١٩٩٩.
- بصري، مير، أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧.
- بصري، مير، أعلام السياسة في العراق الحديث، جـ٢، دار الحكمة، ط٢، لندن، ٢٠٠٤.
- الحربي، علاء جاسم، رجال العراق الملكي، دار الحكمة ، ط١، لندن، ٢٠٠٤.
- الحسني، عبد الرزاق، تأريخ الوزارات العراقية، جـ١، ٨، ١٠، بغداد، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨.
- حميدي، د. جعفر عباس، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، النجف الأشرف، ١٩٧٦.
- دنكور، الياهو، ومحمود فهمي الدرويش، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، بغداد، ١٩٣٦.
- رمضاني، روح الله، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة، ١٩٨٤.
- العكام، د. عبد الأمير هادي، تأريخ حزب الاستقلال في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٠.
- كمال، مذكرات علي ١٩٠٠-١٩٩٨، تقديم وتحقيق جمال بابان، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠١.
- محمد، سعاد رؤوف شير، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨.
- المطبعي، حميد، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، جـ١و ٣، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٥.
- هدو ، د. حميد ، توفيق الفكيكي ، في كتاب " موسوعة أعلام العرب " ، جـ١، بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٠م/١٤٢٠هـ.
- الورد، باقر أمين، أعلام العراق الحديث قاموس تراجم ١٨٦٩-١٩٦٩، جـ١، راجعه وقدم له د. ناجي معروف، بغداد، ١٩٧٨.